إقرار معايير الترشيح لشغل وظيفة معاون وزير ومدير عام والتعامل مع الإعلام بكل شفافية

الحكومة توافق على إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي

| الوطن

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري في الدولة لتلافي المشاكل في برنامج التأمين ولتغطية الفروقات الكبيرة التي يدفعها العامل بين التعرفة الطبية التأمينية المعتمدة والتعرفة خارج التأمين الصحي، على أن يتم التطبيق بداية العام القادم ما ينعكس إيجابا على الخدمات الطبية المقدمة للعاملين في القطاع العام.

وأكد المجلس ضرورة الالتزام بإجراءات السلامة واتباع أساليب الوقاية الشخصية للحد من انتشار فيروس كورونا، وزيادة القدرة الاستيعابية للمشافي العامة وتأمين المستلزمات الضرورية لذلك، وطلب من الوزارات المعنية متابعة عمل الجهات المنتجة للأوكسجين لتأمين متطلبات مشافي القطاعين العام والخاص وضمان عدم حصول أي نقص في هذه المادة، داعياً في الوقت نفسه المواطنين لأخذ اللقاح باعتباره آمناً والوسيلة الأفضل للحد من انتشار الفيروس.

وقرر مجلس الوزراء تحويل كميات إضافية متوافرة من المازوت لدعم التوزيع في قطاعي الزراعة والتدفئة المنزلية، وتم التشديد على وضع آلية لضبط عملية توزيع مادة المازوت اللازم للقطاع الزراعي بشكل يضمن استثمارها في الزراعة ومنع حدوث أي خلل.

ووافق المجلس على منح المؤسسة العامة للصناعات الغذائية سلفة مالية مقدارها /٣/ مليارات ليرة سورية لاستلام العنب العصيري لموسم ٢٠٢١ ليتم تسديد قيمة المحصول للفلاحين من دون تأخير، كما وافق على استكمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل مراكز الضخ في ريف حلب المحرر.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة تنشيط عمل المكاتب الصحفية في الوزارات والجهات العامة وعدم التأخر في تقديم المعلومات الصحيحة والتعامل مع وسائل الإعلام بشفافية وتطوير مهارات العاملين في هذه المكاتب وتمكينهم من مواكبة عمل وزاراتهم والمؤسسات التابعة لها لدحض أي معلومات غير حقيقية قد يتم الترويج لها.

إلى ذلك أقر المجلس معايير الترشيح لشغل وظيفة معاون وزير ومدير عام والمسار الوظيفي للمدير العام بما يتوافق مع الخطوات المتخذة في سياق متابعة مشروع الإصلاح الإداري.

واستعرض وزير الخارجية والمغتربين نتائج مشاركة الوفد السوري في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة واللقاءات التي أجراها الوفد مع وزراء خارجية العديد من الدول، كما اطلع المجلس على نتائج زيارة الوفد الحكومي إلى الأردن والتفاهمات التي توصل إليها الجانبان لزيادة مستوى التعاون، حيث شدد المجلس على أهمية متابعة نتائج المباحثات ووضعها في التنفيذ بما يحقق الفائدة المشتركة للبلدين.

واستمع المجلس إلى عرض حول الواقع الحالي لمشروع تنظيم منطقة المرسوم التشريعي رقم /٦٦/ لعام ٢٠١٢ والمشاريع المنفذة فيه ونسب الإنجاز وفقاً للبرامج الزمنية المحددة والإجراءات المتخذة لمعالجة أي عقبات تعترض التنفيذ.

كما تمت الموافقة على عدد من المشاريع الاستثمارية الخدمية لدى بعض الوزارات.

• الاطلاع على نتائج زيارة الوفد الحكومي إلى الأردن والتفاهمات التي توصل إليها الجانبان

وزير المالية: رفع بوليصة التأمين الصحي للعاملين إلى ٦٠ ألف ليرة

أكد وزير المالية الدكتور كنان ياغي رفع بوليصة التأمين الصحي الخاصة بالعاملين في القطاع الإداري اعتباراً من بداية العام القادم إلى ٦٠ ألف ليرة تشمل تغطيات داخل المشفى بقيمة مليوني ليرة.

وأوضح الوزير ياغي في تصريح للصحفيين عقب جلسة مجلس الوزراء أمس أن ٩٠ بالمئة من العمليات الجراحية بالمشافي العامة والخاصة أصبح بالإمكان إجراؤها بوساطة بطاقة التأمين الصحي، بينما يمكن الاستشفاء خارج المشفى بعدد غير محدد من الزيارات وبسقف ٢٠٠ ألف ليرة سورية بما فيها أدوية الأمراض المزمنة.

وبيّن الوزير ياغي أن قيمة القسط السنوي لبوليصة التأمين الصحي الجديدة تبلغ ٦٠ ألف ليرة تتحمل الدولة ٢٥ ألفاً منها (الخزينة العامة تتحمل ٩ آلاف و٥٠٠ ليرة والمؤسسة السورية للتأمين ١٤ ألفاً و٥٠٠ ليرة) والباقي يتحمله المؤمن كنسبة من الراتب الأساسي المقطوع وهي ٣ بالمئة شهرياً.

وبيّن وزير المالية أن المؤمن يضطر في الوقت الحالي إلى دفع فرق عبء الوحدة الطبية عند تلقي الخدمة الطبية بموجب بوليصة التأمين الحالية إلا أنه عند تطبيق بوليصة التأمين الجديدة بداية العام المقبل ستغطي التكاليف.

وحسب ياغي فإن هذا التعديل جاء بعد مراجعة الوزارة لبوليصة التأمين الصحي الحالية بالتنسيق مع وزارة الصحة واتحاد نقابات العمال في ظل ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية ومستلزماتها الأمر الذي انعكس سلباً على جودة تلك الخدمات المقدمة لحاملي بوليصة التأمين بالقطاع العام الإداري.

وتبلغ قيمة بوليصة التأمين الحالية ٢٨ ألف ليرة سورية وتغطي داخل المشفى بـ٦٥٠ ألف ليرة فقط، وخارج المشفى بـ٧٥ ألفاً بعدد محدد من الزيارات في بعض الحالات تبلغ ١٢ زيارة وبنسبة تحمل للمؤمن تصل إلى ٢٥ بالمئة.

اتحاد الفلاحين يتوقع أن يصل إنتاج القطن لـ ١٠٠ ألف طن

مدير مكتب الإحصاء: سعره ٢٥٠٠ ليرة مجز للفلاح

| رامز محفوظ

بيّن رئيس مكتب الإحصاء في الاتحاد العام للفلاحين أحمد الفرج أن المساحة المخطط زراعتها من محصول القطن للعام الحالي بلغت ٧٨٠٥٥ هكتاراً وتم تخفيضها لـ٤٠٠٠٠ هكتار ومن ثم إلى ٢٨٠٠٠ هكتار وذلك حسب المتاح المائي، على حين أن المساحة المخطط زراعتها للعام الماضي بلغت ٧٣٨٥٨ هكتاراً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح أن المساحة المنفذة للعام الحالي بلغت ٢٩٢٨٩ هكتاراً منها ٤٢١٩ هكتاراً نفذت في دير الزور و٤٩٠ هكتاراً في الرقة و٣٧٧ هكتاراً في حلب و٢٥٣ هكتاراً في منطقة الغاب و٢٥٠ هكتاراً في الحسكة، على حين أن المساحة المنفذة في العام الماضي بلغت ٢٣٥٠٤ هكتارات.

ولفت إلى أن الإنتاج المخطط تحقيقه للعام الحالي ٢٩٣٥٩٤ طناً، على حين أن الإنتاج المخطط للعام الماضي كان ٢٩١٩٧٥ طناً، ومن المتوقع أن يكون الإنتاج للعام الحالي بحدود ١٠٠ ألف طن على حين كان الإنتاج المحقق للعام الماضي ٩٧٥٢٢ طناً أي إن الإنتاج المتوقع للعام الحالي يقارب الإنتاج المحقق في العام الماضي.

وبالنسبة لتسويق القطن للعام الحالي أكد الفرج أن تسويق القطن بدأ في الخامس عشر من الشهر الجاري والكمية المسوقة حتى تاريخه تعتبر قليلة باعتبار أن باب التسويق تم فتحه منذ مدة قصيرة لا تتجاوز ١٥ يوماً، على حين أن المسوق للعام الماضي كان ١٤٠٠٨ أطنان.

وأشار إلى أنه تم تحديد سعر كيلو القطن المسوق للعام الماضي بمبلغ ٧٠٠ ليرة والعام الحالي تم رفع السعر إلى ١٥٠٠ ليرة ومن ثم إلى ٢٥٠٠ ليرة، مؤكداً أن السعر الحالي يعتبر مجزياً للفلاحين.

وبخصوص الصعوبات التي واجهت الفلاحين في زراعة القطن للعالم الحالي أفاد الفرج أنه كان هناك صعوبة في تأمين مستلزمات الإنتاج وخاصة المحروقات والأسمدة إذ كان الفلاح يعاني الحصول على هاتين المادتين ويضطر لشرائهما بأسعار مرتفعة.

وعن مؤتمر القطن وموعد انعقاده أكد الفرج أنه سيعقد في السابع من الشهر القادم وسيتم خلاله تكريم الفلاحين المتميزين بزراعة محصول القطن في المحافظات المنتجة.

بدوره أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن إنتاج القطن للعام الحالي يقارب إنتاج العام الماضي ويعتبر مقدنياً، مبرراً سبب قلة الإنتاج بعدم إقبال الفلاحين على زراعة القطن إضافة لعدم التوسع بزراعته للعام الحالي وذلك نتيجة عدم توفر مستلزمات العمل الزراعي وحتى البذار لم تكن مؤمنة للفلاحين بالشكل المطلوب.

الشوندر إلى الواجهة من جديد

الحكومة تسعر شراء الطن من الفلاحين بـ٢٥٠ ألف ليرة

رئيس اتحاد الفلاحين: السعر مجزٍ وقابل للزيادة

| هناء غانم

وافقت الحكومة على توصية اللجنة الاقتصادية بتأييد مقترح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تحديد سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول الشوندر السكري من الفلاحين لموسم عام ٢٠٢١-٢٠٢٢ بـ٢٥٠ ليرة.

وبين مدير الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة د. أحمد دياب أنه تم إعادة النظر في التكاليف الزراعية لمحصول الشوندر السكري من اللجنة المكلفة دراسة تكاليف المحاصيل الإستراتيجية التي تضم ممثلين من جميع الجهات المعنية وبناءً عليه ونظراً للتغيرات التي طرأت على التكاليف تم مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء واقتراح سعر مجزٍ وتشجيعي للفلاحين قبل البدء بزراعة المحصول، وذلك إيماناً من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وجميع الجهات المعنية بأهمية هذا المحصول وكل المحاصيل الإستراتيجية سعياً منها لإعادة إحياء زراعة الشوندر السكري وتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم به وبالتالي تأمين أكبر قدر ممكن من الإنتاج الذي يغطي حاجة معامل السكر ويعوض فاتورة الاستيراد للمادة المذكورة.

يشار إلى أن المساحة التي تم التعاقد لزراعتها بمحصول الشوندر السكري وفق العقود التي أبرمتها الشركة العامة لسكر تل سلحب مع المزارعين بلغت ٤٣٨٥ هكتاراً.

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم أكد لـ«الوطن» أن تحديد سعر ٢٥٠ ليرة سورية للكيلوغرام الواحد مبلغ جيد لكنه سعر مبدئي وتأشيري وقابل للزيادة في حال ارتفاع أي من مستلزمات الإنتاج علماً أن التسعيرة الأولية كانت ١٧٥ ليرة لكن زيادة مستلزمات الإنتاج من محروقات وبذار كانت سبباً في زيادة أسعار الشوندر للفلاح علماً أننا لم نبدأ بعد بزراعة الشوندر السكري بانتظار العروة الخريفية وحساب التكاليف هو على السعر الحالي مبيناً أن التسعير النهائي للشوندر هو للحد الأدنى ولن يقل عن هذا السعر ولو انخفضت أسعار مستلزمات الإنتاج. وحول المساحة المخصصة لزراعة الشوندر أضاف قائلاً مع تحديدها بحدود ٤٥٠٠ هكتار في منطقة سهل الغاب القريب من معمل تل سلحب مبيناً أن الكمية المزروعة لن تغطي إلا جزءاً من حاجة القطر وسوف يبدأ التمويل بـ١٠/١٥ وتم التخطيط لزراعة ٥٥٠ ألف هكتار من القمح في المناطق الآمنة نصفها بعل والنصف الآخر مروي وعلى مستوى القطر تم التخطيط لزراعة ١,٥٥٠ مليون هكتار من القمح.. وأشار إلى أن الخطة الزراعية جاهزة لكل المحاصيل الزراعية وحول محصول القطن أضاف إنه تم تسعيره بـ٢٥٠ ليرة للكغ والإنتاج التقريبي للمحصول يصل بين ١٥-٢٠ ألف طن كحد أقصى من المناطق الآمنة.. مشيراً إلى أن محصول الزيتون قد يكون جيداً نوعاً ما علماً أن النسبة الكبيرة منه في إدلب وعفرين.

الخبير الزراعي الدكتور المهندس بسام السيد بين أن السعر المحدد جيد في حال لم يحدث ارتفاع بأسعار مستلزمات الإنتاج داعياً إلى تنشيط الإرشاد الزراعي وتأمين البذار الخاصة بالشوندر السكري وتأمين السماد اللازم للفلاحين المتعاقدين عند توقيع العقود ووسائط النقل اللازمة لنقل المحصول من الأراضي إلى معمل السكر. وحول الإنتاج المتوقع بين الدكتور السيد أن كل هكتار ينتج بالمتوسط نحو ٥ أطنان من الشوندر والكمية المتوقعة من الإنتاج نحو ١١ ألف طن من مادة المولاس تستخدم في صناعة الخميرة وخلطة علائق علفية وفي صناعة الكحول الطبي وكانت في السابق تصدر إلى الأردن.

بدوره أوضح المدير العام للمؤسسة العامة للسكر المهندس سعد الدين العلي أن السعر الجديد لطن الشوندر السكري جاء بعد أن قامت اللجنة المشكلة لهذه الغاية بإعادة النظر بالسعر السابق المحدد بـ١٧٥ ألف ليرة للطن في آذار الماضي ليكون السعر الجديد ٢٥٠ ألف ليرة «مجزياً ومشجعاً» للفلاحين وخاصة المتعاقدين مع المؤسسة، لزراعة ٤٣٨٥ هكتاراً يتوقع أن تنتج ٢٦٣ طناً من الشوندر السكري تشغل معمل سكر تل سلحب دورة إنتاجية ذات جدوى اقتصادية وبأرباح في حدودها الدنيا.

عرنوس للمحافظين: تنفيذ خطط الدولة التنموية ومتابعة احتياجات المواطنين المعيشية

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أهمية الدور الأساسي للمحافظين في الوقوف على قضايا المواطنين ومتابعة احتياجاتهم المعيشية وتلبية متطلباتهم وتقديم كل ما يلزم لتطوير الواقعين الخدمي والتنموي في المحافظة وفق الإمكانيات المتاحة والاستثمار الأمثل لمقدراتها في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والسياحية.

وشدد المهندس عرنوس خلال ترؤسه أمس اجتماعاً للمحافظين في مبنى وزارة الإدارة المحلية والبيئة بحضور المهندس حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية على أهمية تنفيذ خطط الدولة التنموية على مستوى الوحدات الإدارية وفقاً للمقومات التي تتمتع بها كل منطقة، والمتابعة المباشرة للمشاريع الجاري تنفيذها في القطاعين الخدمي والتنموي وتذليل أي عقبات تعترض وضعها بالخدمة.

كما شدد على الدور المحوري للمجالس المحلية لأنها على تماس مباشر مع المواطنين والأكثر قدرة على تشخيص المشكلات والصعوبات التي يعانون منها، وإيجاد الحلول المناسبة لها من خلال التركيز على إشراك المواطنين في معالجة هذه الصعوبات.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة التشجيع على إقامة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ظل التسهيلات التي تقدمها الدولة من خلال مؤسسة ضمان مخاطر القروض ومؤسسات التمويل الأصغر وبما يمكن المواطنين من إقامة مشاريع خاصة بهم تحقق دخلاً إضافياً لهم وتؤمن المزيد من فرص العمل.

وطلب من المحافظين تنظيم الواقع الاستثماري في المحافظة وإحداث مكاتب لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الكبيرة، مشدداً على أن الاستثمار في هذه المشروعات محصور في المدن والمناطق الصناعية وبما ينسجم مع قانون الاستثمار الجديد، ومشيراً إلى العمل على تحديد عدد من المناطق المناسبة لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة على مستوى المحافظات.

ولفت المهندس عرنوس إلى ضرورة ضبط عملية توزيع المشتقات النفطية وزيادة كميات المازوت المخصصة لقطاع الزراعة والتدفئة المنزلية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من مخالفات البناء والتشدد بمعاقبة المخالفين وفق القوانين والأنظمة النافذة وعدم توسيع المخططات التنظيمية إلا وفق الضوابط الخاصة بذلك، مؤكداً أهمية تفعيل دور المجتمع المحلي ومجالس المدن والوحدات الإدارية في مراقبة الأسواق وضبط الأسعار بالتنسيق مع مديريات التجارة الداخلية.

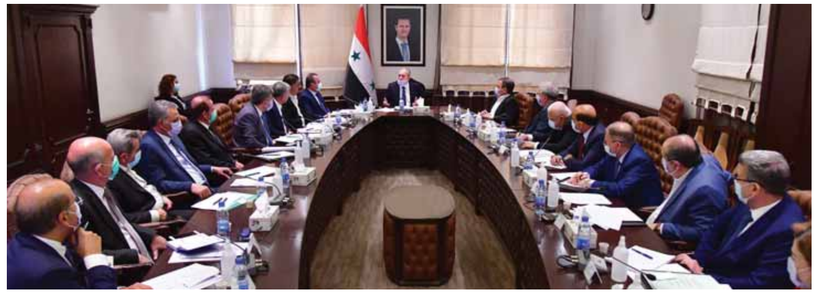

٢٣ عموداً اقتصادياً جديداً يفتح أبوابه للعالمية من مدينة حسياء الصناعية

مدير المدينة لـ«الوطن»: يومياً أكثر من مئة شاحنة محملة بالمنتجات إلى السوق المحلية ولأغراض التصدير

| طلال ماضي

كل من يمر بجانب مدينة حسياء الصناعية بحمص يأخذ شحنة من التفاؤل والأمل من رؤية هذه المدينة تعمل على مدى اليوم، وتتوسع شرقاً وجنوباً، وتسمع عن منشآت كبيرة ومعامل وأعمدة اقتصادية وعجلة إنتاج لا تكل ولا تمل وتنطلق بالعمل نحو العالمية، حيث تم تخصيص منذ بداية العام إلى اليوم ٢٣ منشأة جديدة، وتعمل إدارة المدينة وفق مديرها الدكتور بسام المنصور في تصريح خاص لـ«الوطن» على تخصيص حوالى ٥١ مستثمراً جديداً تقدموا بطلباتهم وهي قيد الدراسة.

واضاف المنصور: إن المساحة المخصصة خلال عشرة الأيام الأخيرة بلغت /٩٠٣٦٠/ متراً مربعاً ووصلت المساحة المستثمرة من المدينة إلى نحو ٦٤ بالمئة وحجم الإيرادات منذ بداية العام حتى ٢٠٢١/٨/١٣ نحو ٣,١٧٢ مليارات ليرة سورية وعدد المنشآت الصناعية الحاصلة على تراخيص وسجلات صناعية والمنتجة ٢٨٥ منشأة والعدد في تزايد مستمر.

وأشار المنصور إلى أن المنشآت الصناعية منوعة في المدينة بين الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وتعود ملكيتها لمستثمرين محليين وعرب ومن دول صديقة، ونستقبل يومياً عدداً من المستثمرين ويتم الإجابة لطلباتهم واستفساراتهم، لافتاً الى المزايا التي قدمها قانون الاستثمار الجديد والذي لاقى القبول والترحيب من المستثمرين.

ولفت المنصور إلى وجود المنشآت الكبيرة في المدينة والتي دخل بعضها في طور الإنتاج مؤخراً مثل معمل السكر الذي وضع في مرحلة الإنتاج التجريبي، وينتج يومياً نحو ألف طن سكر وهناك معمل الصهر الذي عاد إلى العمل لإنتاج البليت والحديد.

وبالنسبة لواقع التيار الكهربائي في المدينة بيّن المنصور أن التيار متوافر في المدينة على مدار اليوم ماعدا يومي الجمعة والسبت، وبعض المنشآت التي طبيعة إنتاجها تحتاج إلى التيار الكهربائي في أيام العطلة يتم تزويدها بالتيار.

وأكد المنصور عدم مغادرة أي صناعي المدينة أو تلقي أي طلب بتوقف العمل، لافتاً إلى وجود عدد المساحات الجاهزة للتخصيص ونعمل على تقديم الخدمات والبنى التحتية لهذه المقاسم وجميع الصناعيين يعملون في منشآتهم للمنافسة والتصدير ويسخرون من هذه الشائعات التي تنتشر هنا وهناك.

وبيّن المنصور أن إنتاج المدينة لم يتوقف طوال فترة الحرب وهو في ازدياد يومي واليوم يخرج منها أكثر من مئة شاحنة محملة بالمنتجات إلى السوق المحلية ولأغراض التصدير، وسخر منصور من حملة الشائعات حول هجرة الصناعيين وقال: إن عجلة الإنتاج وصدى أصوات الآلات في المدينة الصناعية طاغيان على أي هرطقة فيسبوكية تريد النيل من سمعة سورية.

مدير صناعة ريف دمشق: نمو كبير في عدد المنشآت الصناعية

| الوطن

تعتبر منطقة القلمون من المناطق الصناعية القديمة نسبياً حيث سجلت أول منشأة حرفية لصناعة البلاط في المنطقة وفق بيانات مديرية صناعة ريف دمشق عام ١٩٥٢ ولا تزال تعمل حتى الآن. وبلغ عدد المنشآت الصناعية والحرفية المسجلة حتى عام ٢٠١١ /١٧٥٠/ منشأة توزعت بين مناطق القطيفة والنبك ويبرود، وقد تعرض العديد منها للتخريب خلال الحرب الإرهابية على سورية وبعد تحرير المنطقة بالكامل بفضل الجيش العربي السوري عاد للعمل ما يقارب ٤٠٠ منشأة، وتابعت المنطقة نشاطها الصناعي والحرفي حيث باشر بالعمل ما يزيد على ١٠٠ منشأة جديدة منذ تحرير المنطقة.

وتحتوي يبرود على منطقة صناعية تم إحداثها منذ عام ١٩٨٢ تمت توسعتها حديثاً في عام ٢٠١٩ وتحتوي على ما يقارب ١٨٥ منشأة صناعية وحرفية يعمل منها ١٦٠ منشأة في مختلف القطاعات النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية.

وفي سياق متصل أكد محمد فياض مدير صناعة ريف دمشق أن المحافظة تشهد نمواً كبيراً في عدد المنشآت الصناعية والحرفية المرخصة منذ بداية العام الحالي، إضافة إلى تحقيق نسبة عالية في تنفيذ المنشآت ووضعها قيد الإنتاج يمكن اعتبارها أفضل من السنوات التي سبقت الأزمة الحالية.

ولفت إلى أنه تم تنفيذ ٢٤٠ منشأة حرفية وصناعية ووضعها حيز العمل والإنتاج برأسمال تجاوز ١٥ مليار ليرة وبنسبة تنفيذ بلغت ٣٠ بالمئة من إجمالي ٨٨١ منشأة مرخصة بلغ رأسمالها ٨٣ مليار ليرة منذ بداية العام الحالي بينما كانت نسبة التنفيذ نحو ١٠ بالمئة عام ٢٠١٠.

وحول هجرة للصناعيين وقال: الأعداد مبالغ بها بشكل كبير، مبيناً أن المحافظة شهدت إقبالاً متزايداً من الصناعيين والحرفيين على ترخيص وتنفيذ منشآت جديدة وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة وإضافة إلى عودة مستثمرين سوريين من الخارج أقاموا منشآت استثمارية مهمة في المحافظة كمشاريع الطاقة الكهربائية وتجهيزات المشافي والمخابر الطبية، مشيراً إلى سعي الجهات الحكومية بكل الوسائل لجذب المستثمرين وتشجيعهم عبر إصدار مجموعة من التشريعات والمحفزات أهمها صدور القانون رقم ٨ الخاص بإنشاء مصارف للتمويل الأصغر يحقق الاستفادة المالية لأكبر شريحة ممكنة من صغار المنتجين كما يشكل البيئة المناسبة لإنشاء مشروعات صغيرة جديدة وتوسيع وتطوير المشاريع القائمة إضافة لما يقدمه قانون الاستثمار الجديد من تسهيلات وإعفاءات ضريبية كبيرة وخاصة للمشاريع الحرفية.

ولفت إلى تعاون كل الجهات المعنية لدعم الإنتاج المحلي وتسهيل عودة جميع الصناعيين إلى منشآتهم وتبسيط الإجراءات وتوفير البنى التحتية في المناطق الصناعية المتضررة ما أسهم في عودة مئات المنشآت إلى العمل منها صناعات استراتيجية كصناعة الدواء. وأعلن فياض عن وجود زيادة في عدد المنشآت الصناعية المرخصة والمنفذة في المحافظة خلال الشهرين الماضيين حيث تم منح قرارات ترخيص صناعية لـ١٢٠ منشأة تجاوز رأسمالها ١٢ مليار ليرة ستؤمن ١٦٣٥ فرصة عمل عند إنجازها، وتوزعت على القطاعين الكيميائي والغذائي أولاً بـ٣٩ لكل منهما و٣١ في القطاع الهندسي و١١ في القطاع النسيجي، لافتاً إلى أنه تم تنفيذ ٣٧ منشأة صناعية خلال الفترة نفسها وبدأت بالعمل والإنتاج برأسمال بلغ أكثر ٥,٢ مليارات ليرة وشغلت ٣١٦ عاملاً وتوزعت بشكل أساسي على القطاعين الكيميائي بـ١٦ منشأة والهندسي بـ١٠ منشآت منها. وفي القطاع الحرفي بين فياض أنه تم تنفيذ ١٧ منشأة رأسمالها ٧٤,٥ مليون ليرة بينما تم ترخيص ٢١ منشأة برأسمال بلغ ٢٤٨ مليون ليرة توزعت على كل من الهندسية بـ١١ منشأة ثم الغذائية والكيميائية.